إشكالية إعادة بناء الدولة في سوريا ما بعد ٢٠١٠

بحث مقتبس من رسالة دكتوراه بعنوان :
إشكالية إعادة بناء الدولة في فترات التحول الديمقراطي في الدول العربية ما بعد ٢٠١٠
بالتطبيق على (سوريا – اليمن – ليبيا)

إعداد

الباحث / أحمد همام محمد همام
مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة أسيوط

إشراف

أ.د. إسماعيل صبرى مقلد
أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة
وعميد كلية التجارة (الأسبق)
كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د. عبد السلام على نوير
أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة
وعميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

ملخص :

تتناول الدراسة إشكالية إعادة بناء الدولة في سوريا في ظل الأحداث والتطورات التي حدثت في الدولة السورية أعقاب الانتفاضات العربية عام ٢٠١١، متناولا في ذلك الباحث الظروف الداخلية والخارجية للأزمة السورية وكذلك السناريوهات المحتملة لهذه الأزمة للخروج من الوضع الراهن في ظل التناقضات الداخلية ما بين القوى السياسية المتناحرة على السلطة والتناقضات الخارجية ما بين القوى الدولية المؤيدة لعناصر سياسية معينه داخل سوريا مما يزيد من شدة الأزمة وصعوبة الخروج منها ، مع ألقاء إشارة إلى تأثير هذه السيناريوهات المحتملة على البيئة الداخلية والخارجية للأزمة .

Abstract:

The study focus on the problematic of the State rebuilding in case of Syria in the events which happen in the Arab uprising in 2011, Focusing on the internal and external factors of the crisis, and also the scenarios for this crisis, In case of conflict between internal political forces about the authority, and the contrast between international actors that enhance political forces inside Syria, that's led too complex of the solving the crisis, that's with sign about the impact of the scenarios on the internal and external environment of the crisis.

أولاً : مقدمة :

شهد الوطن العربي وبالأخص المشرق العربي في أواخر ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ موجة من الاحتجاجات والحركات الشعبية الرافضة للوضع القائم، والطامحة للتغيير نحول الأفضل، والقضاء على الأنظمة المستبدة الطامسة للحقوق الفردية والجماعية، لتفتح الطريق أمام أنظمة ديمقراطية تنادي بمبادئ حقوق الإنسان. ومن هذه الدول التي عايشت هذا الوضع نخص بالذكر سوريا التي كانت بداياتها احتجاجات سلمية في مارس ٢٠١١ ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وحتى اقتصادية مطالبة بتحسين مستوى معيشة وكذا المطالبة برحيل النظام، ليتطور الوضع فيما بعد إلى مواجهات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين، دون نسيان دور النظام الذي استخدم كل أنواع العنف لإخماد الثورة، هذا ما فتح الطريق أمام المتطرفين والمتشددين لاستغلال الوضع القائم وإشعال نار الفتنة بين أفراد الشعب الواحد، فأصبحنا نتحدث عن حرب عصابات في سوريا، عن حرف أهلية دموية بين مختلف الطوائف، سوريا الآن تعيش أزمة قد تتحول إلى صراع مزمن لا مخرج منه، لذا فالوضع يفرض إحدى الخيارين (محمد عبدالسلام : يناير ٢٠١٢، ٣٣-٣٤) ، الأول: خروج النظام من السلطة والقيام بانتخابات حرة نزيهة، يتم بعدها وضع خطط إستراتيجية للإصلاح السياسي وترسيخ مبادئ الديمقراطية على المدى البعيد. أخذا في الاعتبار أن الإصلاح يتطلب بالضرورة المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية كخطوة أولى نحو الديمقراطية. أما الخيار الثاني: بقاء النظام على حاله واستمرار الأزمة وفشل كل المفاوضات، ما يفتح الطريق للتدخل الأجنبي وبالتالي خرق سيادة الدولة، فالمعنى الظاهر لهذا التدخل الإنساني هو السيطرة على الأوضاع حتى لا يتفاقم الأمر للأسوأ، لكن الحقيقة عكس ذلك فكما شاهدنا في حالة ليبيا وإن اختلفت عن حالة سوريا من حيث غنى ليبيا بالنفط والتدخل كان لأطماع اقتصادية، فليبيا الآن تعيش حالة مأسوية أسوأ بكثير مما كانت تعيشها خلال حكم الرئيس الراحل القذافي.

منطقة الشرق الأوسط (وفق الطرح الغربي) هي منطقة تشهد ومنذ أمد بعيد عديداً من التطورات والتقسيمات التي عاشتها خلال التحكم الاستعماري، وباتت تعيشها الأن في صورة صراعات إستراتيجية بين قوى اقليمية وأخرى دولية من أجل توسيع النفوذ، خاصة في ظل الفترة الراهنة التي تعيشها المنطقة وما عرف بالحراك العربي شهدت نوع من تغيير في موازين القوى فنجد على الساحة كل من تركيا وإيران والمنافسين الفعليين لتحقيق الزعامة، ما يهدد المصالح الإسرائيلية. لكن دائما الواقع يكون في الحقيقة غير ذلك فربما هي إستراتيجية جديدة تتبعها القوى الكبرى لتشتيت الفكر العربي، وخلق بؤر توتر بين الشعوب، إذ أصبحت كل وسائل الإعلام تتحدث عن القوة الإيرانية النووية الصاعدة حتى وإن شهدت المرحلة، الأخيرة تقارب إيراني-أمريكي

مفاجئ على إثر المفاوضات الجديدة، ومن الجانب الآخر الحديث عن الدبلوماسية التركية الذكية في تعاملها مع كل التغيرات. فالأزمة السورية ليست فقط ثورة كرامة ذات أبعاد إصلاحية، وإنما هي ذات أبعاد إقليمية ودولية (يونس : ٢٠١٤، ٥).

ثانياً : الأهمية العلمية والعملية :

(أ) تنبع الأهمية العلمية للدراسة من:

١. قلة وندرة الدراسات التي تركز على مفهوم إعادة بناء الدولة في فترات التحول الديمقراطي فيها وذلك بسبب حداثة المفاهيم الجديدة التي ظهرت في الأدبيات الدولية مثل مفهوم بناء الدول وكذلك مدى انعكاس العولمة على الإطار النظري لهذه المفاهيم منذ تسعينيات القرن الماضي.

٢. إن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب لتطبيقها وضع إطار نظري محدد لكيفية إعادة البناء في فترة التحول الديمقراطي خاصة في ظل العولمة والتداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي ومن هذه المؤثرات والعوامل تزايد الاهتمام العالمي والقومي بأهمية بناء الدول داخليا وإدارة التنمية فيها للتغلب على كثير من القضايا والمشكلات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

(ب) الأهمية العملية للدراسة :

١. تنبع الأهمية العملية للدراسة من إنها تُقدم إطاراً استرشادياً محدداً لعملية إعادة بناء الدول لصنّاع القرار أو القائمين على عملية التحول الديمقراطي فيها، وذلك بوضع خطط وإستراتيجيات منبثقة من دراسة الواقع الداخلي والخارجي للدولة وإدراك نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية التي تمثل بيئة عمل التحول الديمقراطي، والكيفية التي يمكن بها تجنب عوامل الضعف والتهديدات والاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة لإتمام عملية التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة وإدارة التنمية فيها.

٢. كذلك تنبع الأهمية العملية للدراسة من إدراك المجتمع العالمي والدول الكبرى لأهمية إسناد أولوية متقدمة لإعادة بناء الدول من منطلق التخوف من تداعيات الضعف والفشل وانتشار الأمراض والفقر والجهل والإرهاب والمخدرات وانتهاك حقوق الإنسان، وبهذا يلتقي الاهتمام العالمي مع الاهتمام الداخلي للدول في بناء الدولة وإدارة التنمية في كافة المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً وغيرها، لتجنب المجتمع الدولي المضاعفات السلبية التي تنتجها هذه الأوضاع من الفوضى والصراع وعدم الاستقرار.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

١. التعرف على المتطلبات والشروط الأساسية لإعادة بناء الدول في فترات التحول الديمقراطي.

٢. التعرف على كيفية الاستفادة من إعادة بناء الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً في إدارة وتحقيق التنمية في الدولة في ظل التحول الديمقراطي.

٣. استكشاف الخبرات الدولية في بناء الدول في فترات التحول الديمقراطي وكيفية توظيفها في إدارة وتحقيق التنمية فيها.

رابعاً : المشكلة البحثية :

تتمثل المشكلة البحثية في سؤال بحث رئيسي وهو:

ما هي العوامل التي تؤثر على عملية إعادة بناء الدولة في سوريا؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة؟

ويتم تناول هذه المشكلة تأسيساً على المعطيات والمؤشرات الراهنة في ظروف هذا الصراع الإقليمي والدولي المُعقد الذي يدور حول سوريا وينعكس أثره على كل ما يُجرى بداخلها من أحداث وتطورات.

خامسا : الإطار المفاهيمي للدراسة :

تتناول الدراسة الإشكالية الخاصة بإعادة بناء الدولة في سوريا في ظل الأحداث القائمة التي وصفها البعض "بالتحول الديمقراطي المتعثر" من الفترة اللاحقة لأحداث أواخر ٢٠١٠ وبدايات ٢٠١١ والمنتشرة في عدد من البلدان العربية، ولذا فتحديد المفاهيم المُستخدمة في الدراسة تُوضح مجال هذه المفاهيم ومؤشراتها وذلك من خلال التعريف النظري والتعريف الإجرائي وذلك على النحو التالي :

١. مفهوم إعادة بناء الدولة :

يُعدُّ مفهوم إعادة بناء الدولة مفهوماً تقليدياً وحديثاً في آن واحد، فالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يُراد به إقامة مؤسسات وطنية مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير

وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلاّ أنّ مفهوم عملية إعادة بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي (عبدالسلام صغور : ٢٠٠٨، ١٥-١٦).

ومن الناحية الإجرائية فإن تحقيق عملية إعادة بناء الدولة في فترات التحول الديمقراطي يتطلب التركيز على عدد من الأبعاد الأساسية لبناء دولة قوية تتوفر لديها القدرة على الاستمرار والبقاء وإدارة شوؤنها بفاعلية واقتدار ومن بين تلك الأبعاد (محمد فايز فرحات:٢٠١٣،٧١) :

- البعد المؤسسي والدستوري: وذلك من خلال بناء نظام مؤسسي يقوم على المؤسسات وليس على أشخاص، ووضع دستور ينظم العلاقة بين مؤسسات الحكم في الدولة سواء ببعضها البعض أو في علاقتها بالمواطنين، ويركز على مبدأ التعددية من خلال تفعيل دور الأحزاب والانتخابات والنقابات والصحافة وفرض سيادة القانون.
- البعد العسكري والأمني: وذلك من خلال عدد من العناصر المهمة مثل بناء جيش وطني قوي متجاوز الانقسامات الدينية أو العرقية أو الاثنية.
- البعد الاقتصادي والاجتماعي: وذلك بإقامة توافق بدرجة أو بأخرى بين النظام الديمقراطي ونظام السوق الرأسمالي وإلى الحد الذي يسمح بدور مناسب للدولة لإزالة الفروق الطبقية الحادة بين المواطنين وذلك فيما يتعلق بتوزيع القيم الموجودة في المجتمع والتركيز على تمكين الطبقة المتوسطة في الدولة باعتبارها العمود الفقري للمجتمع.
- البعد القيمي والثقافي: وذلك بغرس قيم سياسية جديدة لدى المواطنين كحقوق الإنسان والحريات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك غرس قيم السلام وسيادة القانون والسلام والعدالة.

٢. مفهوم التحول الديمقراطي :

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم المحورية التي استحوذت على الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين والمحللين السياسيين، وبدرجة جعلت الخبراء و صناع القرار يعلقون آمالاً كبيرة على مرحلة انتقال أنظمة الحكم من مرحلة الأحادية إلى مرحلة التعددية السياسية التي توفر حق المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة السياسية، ولقد تعددت المفاهيم التي راجت حول هذا الموضوع، ومن ذلك أن مفاهيم التحول الديمقراطي متداخلة مع مفهوم التحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي.

ويرى أستاذ علم السياسة الأمريكي المعروف " صموئيل هانتغتون" أن موجة التحول الديمقراطي تمثل في أساسها مجموعة من خطوات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي والتي تحدث خلال فترة زمنية محددة وتفوق في عددها خطوات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية (صامويل هانتجتون :١٩٩٣، ٧٢).

وبالنسبة للتعريف الإجرائي للتحول الديمقراطي :

يصعب في حقيقة الامر وضع تعريف إجرائي شامل للتحول الديمقراطي وذلك بسبب تعقيد وتشابك المفهوم من الناحية الواقعية وتداخل مؤشرات هذا المفهوم مع مؤشرات مفاهيم أخرى مثل الديمقراطية وقد أشار بعض الباحثين إلى الفرق بين الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ومن ذلك أن مؤشرات الديمقراطية تعكس حقائق موجودة في الدولة بالفعل بينما التحول الديمقراطي هي عملية السعي لتطبيق مؤشرات الديمقراطية قد يحالفها النجاح أو الاخفاق للوصول إلى الديمقراطية، ولكن بشكل عام يمكن إجمال المؤشرات العامة للتحول الديمقراطي في (آيات الميهي : ٢٠١٤ ، ١١٧-١١٨) :

- تطبيق سيادة القانون.
- تشجيع حرية الرأي والصحافة .
- تداول سلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة.
- الاهتمام بالبنية المؤسسية السياسية للدولة من تعددية حزبية ومجتمع مدني فعّال.
- الفصل ما بين السلطات.
- تشجيع قيم المواطنة والمشاركة السياسية.

سادسا : الأساليب المنهاجية للدراسة :

١. منهج الدراسة :

تسعي الدراسة للتعرف على إشكالية إعادة بناء الدولة في سوريا في فترة التحول الديمقراطي الاخيرة التي عُرفت بحقبة " الانتفاضات العربية " وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية وتتخذ منهج دراسة الحالة في التعرف على هذه الإشكالية في سوريا كدراسة حالة.

٢. مداخل الدراسة :

تتعدد الرؤى والمداخل الخاصة بدراسة إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية في فترات التحول الديمقراطي وذلك بسبب تعدد المجالات الخاصة بالبناء وكذلك كنتيجة تعقد وتشابك عملية البناء في المجالات المختلفة ولذلك تقتصر الدراسة على عدد من المداخل الأساسية لدراسة هذه الاشكالية وهي :

- المدخل البنائي الوظيفي
- مدخل علاقة الدولة والمجتمع .
- مدخل الاقتصاد السياسي .

٣. مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تعتمد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على مصدرين رئيسيين وهما:

١. مصادر أولية : تتمثل في الوثائق والدساتير والقوانين والمعاهدات والبروتوكولات وغيرها من البيانات والمعلومات التي تُمثّل من مصدرها.

٢. مصادر ثانوية : تتمثل في البيانات والمعلومات المأخوذة من المجلات والكتب والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

سابعاً : محاور الدراسة :

يتم تقسيم الدراسة لعدد من المحاور الأساسية وهي:

- المحور الأول: إعادة بناء الدولة إطاراً نظرياً.
- المحور الثاني: الأزمة السورية: الأسباب والتطور والعوامل.
- المحور الثالث :السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية.

المحور الأول

إعادة بناء الدولة : إطار نظري

تَمُر كثير من الدول في النظام الدولي بشكل عام والدول العربية بشكل خاص بمجموعة من التطورات السياسية والاضطرابات التي تجعل البعض يصف هذه الأحداث بأنها عملية تحول ديموقراطي متعثرة ربما تنجح أو تدفع إلي الفشل في هذه البلدان، وتتعدد الوسائل التي تسير على هديها هذه الدول في عملية التحول الديمقراطي من وسائل سلمية كالتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات نزيهة ودوران سلمي للنخبة السياسية في الدولة أو كما قد تتم عملية التحول الديمقراطي في إطار وسائل غير سلمية مثل الثورات والاضطرابات والانقلابات العسكرية، ولذلك فإنه في إطار عمليات التحول الديمقراطي يكون الهدف الاساسي هو محاولة دعم عملية إعادة بناء الدولة، بيد أن الشواهد في كثير من دول العالم النامية عامة والدول العربية خاصة قد كشفت النقاب عن أن سياقات عمليات التحول الديمقراطي قد انطوت على أثار خطيرة مثل عدم استقرار الدولة وإلى حد التأثير على بنائها ذاته مما أفضى إلى هشاشة الدولة وربما ضعفها وفشلها (أمل حمادة: يوليو ٢٠١٢، ١٥-١٦).

ومن هنا تثور تساؤلات حول إعادة بناء الدول مثل كيف نبنى دولة قد تهدّمت؟ وكيف نقوّى دولة قد ضَعُفت؟ (***Francis Fukuyama: 2002, 29***) هذه الأسئلة الرئيسية توضح كيف يمكن التحول من رداءة الأوضاع في كافة المجالات الى أوضاع أخرى أفضل منها ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعادة بناء الدول من خلال الاهتمام بهوية الدولة وثقافة أبنائها وتعزيز قيم المواطنة وكذلك الاهتمام بموارد الدولة وإدارتها بصورة رشيدة وعقلانية ، ووضع إطار عام لأداء الدولة ومؤسساتها في ظل التحديات الداخلية والخارجية المحيطة ببيئة عمل هذه المؤسسات.

ولا شك في أن الظروف الداخلية والخارجية تؤثر بدرجة كبيرة في أداء المؤسسات الحكومية سواء كانت هذه التأثيرات نابعة من التغيرات الداخلية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو التغيرات الخارجية مثل ما جلبته العولمة على الدول من تغيرات سواء من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أولا : الجذور التاريخية لإعادة بناء الدولة :

إن عملية إعادة بناء الدولة تُشكل اليوم أحد أهم قضايا المجتمع العالمي، لأن الدول الضعيفة والفاشلة تبقى مصدراً لعديد من مشاكل العالم الخطيرة من الفقر إلى المرض إلى المخدرات إلى الارهاب، ولقد أصبح العالم المتقدم اليوم يخشى ضعف الدولة في البلدان الفقيرة ، ففي نهاية الحرب الباردة خلفت ورائها حزاماً من الدول الضعيفة والفاشلة، ولنتيجة الفشل والضعف أدى إلى حدوث كوارث إنسانية كبيرة وانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان***(Julien Barbara: 2008, 307)*** .

إن عملية إعادة بناء الدولة هي عملية قديمة لها جذور تاريخية، فهناك ثلاث موجات متعاقبة لإعادة البناء وهي ***(Elizabeth Cousens:2005, 36)***.

- الموجة الاولى : ظهرت الموجة الأولى لإعادة بناء الدولة بعد الحرب العالمية الأولى وذلك في إطار الجهود الدولية لبناء الدول التي دمرتها الحرب العالمية الأولى وجاء ذلك في نص معاهدة فرساي ١٩١٤ وجاء كذلك في إطار إستراتيجية الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والتدخل في الدول المنهزمة في الحرب للسيطرة عليها اقتصادياً وعسكرياً.
- الموجة الثانية : ظهرت الموجة الثانية لإعادة بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة ويلات هذه الحرب التي وقعت بين الدول الأوروبية والتدمير الذي لحق بهم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وكذلك فشل الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الأولى في اتباع سياسات تحول دون اندلاع حرب عالمية ثانية ولذلك قادت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع بناء الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية الذي سمي بمشروع "مارشال".
- الموجة الثالثة : جاءت الموجة الثالثة من عملية إعادة بناء الدولة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بانتهاء الحرب الباردة ما بين الدولتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى دويلات صغيرة ولذلك ظهرت محاولات لإعادة بناء الدول المُنفكة عن الاتحاد السوفيتي على النهج الرأسمالي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وتزامن ذلك مع موجة العولمة وظهور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية بتقديم المنح والمساعدات للدول المنهارة أو الضعيفة لتحقيق البناء والتنمية.

نظراً لأن الدول في المراحل الاولى من إعادة البناء تغيب عنها فاعلية المؤسسات بشكل او باخر، لذا تقع مهمة إعادة البناء على عاتق القيادة السياسية وتواجه القيادة العديد من المشاكل التي

تتبع من السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني الذى تعمل فيه. اما القيادة السياسية في الدول النامية فإنها لا تواجه القيود التي تعرفها البلدان المتقدمة الامر الذى يجعل تأثير القيادات السياسية واضحا وحاسما على العملية السياسية والنظام السياسي بأكمله ويمتد تأثيرها الى خارج النظام السياسي ليطول كل النظم الفرعية الاخرى. ويدعم ذلك الوضع غياب وسائل الرقابة والمحاسبة على ممارسات وتصرفات القيادة السياسية، فرؤيتها هي التي تحدد اولويات المجتمع وكيفية استغلال موارد الدولة، كما إنها تحدد أي شكل للحكم أفضل للمجتمع **(Fritz and Menocal: 2007, 21)**.

ومن ابرز الامثلة على دور القيادة في اعادة بناء الدولة نجد اليابان التي تعرضت في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) الى ضربة قاصمة، بعد أن ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين، الاولى على مدينة "هيروشيما" والثانية على مدينة "نجازاكى " مما ادى الى استسلام اليابان وسقوط النظام وخضوع البلاد لاحتلال أمريكي، ورغم التحطيم الشامل لليابان وتدميرها اقتصاديا وتخريب كثير من مقومات بنيتها التحتية إلا أن ذلك لم يمنع قيام نظام جديد على مفاهيم جديدة استجابة لمتطلبات المستجدات والمتغيرات العالمية، وبفضل التغير الذى قاده النظام بنفسه بدافع وطني تم إصلاح البلاد من الدمار الذى سببته الحرب وإعادة بناء الدولة الى ما وصلت اليه من نهضة وتقدم وارتفاع في الدخول وفى مستويات المعيشة حتى أصبحت في مقدمة الدول العالمية في الاقتصاد والصناعة وغزت منتجاتها أسواق العالم (فرحات:٢٠١٣، ٢١٥-٢١٦).

أما دول جنوب شرق أسيا والتي كانت في الخمسينيات من القرن الماضي من ضمن الدول المتخلفة، فنجد أن كوريا الجنوبية أصبحت من الأقطار الصناعية وبات اقتصادها قويا. كما أن ماليزيا، بفضل قيادة (مهاتير محمد) تقدمت ونهضت وتحسن مستوى شعبها وأصبحت من البلاد الصناعية وتخصصت في إنتاج الكثير من السلع والمنتجات وبخاصة الإلكترونيات، ورغم ما حققه (مهاتير محمد) من نجاح لوطنه إلا أنه لم يتمسك بالحكم فاستقال ليترك المجال لغيره. كذلك فان الهند التي بدأت نهضتها بعد استقلالها عن بريطانيا عام١٩٤٧، وكان وضعها الاقتصادي وقتئذ سيئاً فأصبحت قوى بشرية وصناعية كبرى وتعد من اهم دول العالم في الكمبيوتر وعالم البرمجيات (حسين:٢٠١٣، ٧٥).

من خلال تلك الأمثلة يمكننا القول أن عملية إعادة بناء الدولة في جوهرها انعكاس لتفاعل مستمر بين الأيدلوجية السائدة حول القضايا الحيوية التي تهم المواطن والتي تعكس إلى حد ما مستوى التطور العقلاني لأفراد ذلك المجتمع وبين الواقع المادي الإنتاجي والبنية الاقتصادية فيه وبين القيادة السياسية التي تمثل العامل المحفز لهذا التفاعل، وتتشكل عملية التفاعل تلك الاطار العام

الذي يحدد تطور مسار عملية بناء الدولة وأهدافها المختلفة. ومن ثم فإن عملية بناء الدولة يتعلق بأمرين الاول بالقيادة السياسية ذاتها ودورها والسمات التي يجب أن تتمتع بها، والثاني يتعلق بالدولة وقدرتها على أداء وظائفها(مشهور:٢٠٠١، ١٠٠).

ثانياً : دور المؤسسة العسكرية في التحول الديمقراطي :

تلعب المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في تماسك وقوة الدولة وإعادة بنائها وفقا للتطورات التي لاحقت بها داخلياً وخارجياً ولذا يظهر دور المؤسسة العسكرية في ظل التحول الديمقراطي من خلال ثلاث أدوار وهي:

١ . المؤسسة العسكرية وقمع عمية التحول الديمقراطي :

بجانب أن المؤسسة العسكرية قد تتدخل من خلال انقلاب عسكري ضد النظام الديمقراطي الحاكم وبذلك تساهم في تقويض التجربة الديمقراطية فان المؤسسة العسكرية تضطلع بدور مهم في الحفاظ على الأنظمة السلطوية الحاكمة ضد المطالب الشعبية بأجراء تحول ديمقراطي او بتغيير النظام، وربما الأمثلة الاكثر وضوحا على دور المؤسسة العسكرية في قمع الثورات الشعبية كل من الصين ١٩٨٩وسوريا ٢٠١١.

ربما كان ما قام به جيش التحرير الشعبي الصيني في ساحة "تيانانمين**Tiananmen**" ١٩٨٩ من سحق للحركة الطلابية التي تجمعت في الساحة مطالبة بالإصلاحات والديمقراطية وقتل عدد كبير من المتظاهرين من أبرز التجارب التي تستخدم للاستدلال على دور الجيش في قمع التحركات الشعبية ضد النظام الدكتاتوري، والتي تثبت أن المؤسسة العسكرية يمكنها الانحياز لصالح الحكام الدكتاتوريين وقمع الثورات ضد أنظمتهم اذا ما قرروا ذلك **(Barany:2016, 126)**.

٢. المؤسسة العسكرية ودعم الحركات الديمقراطية :

تبدأ التناقضات في التحالف المضطرب بين الأنظمة الاستبدادية وبين مؤسستها العسكرية في الظهور عندما تفشل الأنظمة الاستبدادية في تلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب وعندما يبدأ المواطنون في طلب التغيير وهنا يدرك قادة المؤسسة العسكرية أن الحاكم يفقد الدعم الشعبي وغالبا ما يقومون بتحويل دعمهم عنه كان هذا هو الحال في أندونيسيا في أواخر التسعينات عندما أدركت القيادة العسكرية أن الرئيس سوهارتو**Suharto** يفقد الدعم الشعبي. وفى

جنوب أفريقيا كانت أجهزة المخابراتية العسكرية هي أول من فهم ان النظام الفصل العنصري لن يكون قادرا على البقاء في السلطة **(Blair: 2013, 49-48)** .

٣. إنقسام ولاء المؤسسة العسكرية :

إن التنافس بين أفرع المؤسسة العسكرية يُعد أمراً واقعاً في معظم الجيوش، وتلجأ المؤسسة العسكرية عادة لغرس ولاءات قوية بين تلك الأفرع كسبل بناء الصداقة وروح العمل الجماعي من أجل تحقيق النجاح العسكري وفى كثير من الاحيان تغلب الصورة النمطية على أفرع المؤسسة العسكرية **(Barany: 2013, 7)**.

خلاصة ما سبق أن المؤسسة العسكرية تلعب أدوارا متغيرة تجاه الثورات والتحولات الديمقراطية التي تتعرض لها بلدانها بداية من دعم النظام السلطوي القائم ضد الثورات والتحولات وسحق المعارضة وحتى انشقاق المؤسسة العسكرية بين داعم للنظام القائم ضد الثورة والتحولات الديمقراطية ومؤيد للحركات الشعبية وصولا لتحول المؤسسة العسكرية بشكل كامل عن النظام الحاكم والوقوف في صف الثورة او حتى مجرد عدم قمعها وبالتالي دعم عملية التحول الديمقراطي.

ويعزو معظم الباحثين والمهتمين بالشأن العربي أن استقرار الأنظمة العربية في وجه التغيير إلى عاملين هما (غريغوري : ٢٠١١، ٢٢):

١- قيام الاجهزة العسكرية والامنية بممارسة انشطتها وتنفيذ واجباتها المرتبطة ارتباطاً كلياً بالأنظمة الحاكمة، غير أن مراجعة اولية لما حدث خلال الانتفاضات العربية أظهرت خطأ الفرضية نظرا إلى الطريقة التي ردت بها الجيوش على الاضطرابات .

٢- سيطرة الدولة على الاقتصاد، ومن جهة أخرى فأن خصخصة النظام الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي أديا إلى تفاقم حالات الفقر والتفاوت الاجتماعي، مما عقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة ، ورغم كل ذلك لم يكن متوقعا أنها ستعرض الأنظمة للانهيار.

المحور الثاني

الأزمة السورية : التطورات والعوامل الداخلية والخارجية

أولاً : تطور الأزمة السورية :

تعود جذور الأزمة السورية في ممارسات امتدت لعقود عديدة ، أفضت إلى تآكل قيم العيش المشترك والتعاقد الاجتماعي، وبدأت منذ وصول حزب البعث إلى السلطة، بانقلاب عسكري في الثامن من مارس عام ١٩٦٣، الذي أعلن عن اعتلاء فئات، عسكرية ومدنية من الطبقة الوسطى والدنيا الريفية، سدة الحكم، وإزاحة الفئات البرجوازية المدنية التقليدية . فمنذ إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية عام ١٩٦٣، وترسيخ التضييق على الأحزاب السياسية في ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية واحتكار العمل السياسي من حزب البعث، الحزب القائد للدولة والمجتمع كما جاء في الدستور الدائم لعام ١٩٧٣ وتبعية سائر أحزاب الجبهة له وإلغاء المفهوم الديمقراطي للعمل السياسي. وبالتالي ففي الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٠ تمت تقزيم الحياة السياسية، لتقوم تدريجيا على حزب واحد وسيطرة أحادية وشاملة على كل مقومات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون رقابة على ما يجري (أندرو باراسيليتي، وأخرون: ٢٠١٧ ، ٢٢):.

ومع تولي بشار الأسد الحكم كان هناك توجه جديدا لدى القيادة البعثية يتمثل في الدعوة لضرورة إجراء إصلاحات أشار إليها بشار الأسد في أولي خطاباته عام ٢٠٠٠ بعد توليه مهام الرئاسة وهو تأريخ للقيادة السياسية السورية يؤرخون فيه لبدء عقلية إصلاحية كما يروجون لها في إعلامهم الرسمي، لكن لم يكن هناك أي خطوة لوضع دستور يتوافق عليه السوريون دون إقصاء، وبعد مرور أحد عشر عاما على خطابه "الإصلاحي لم يكن لنظام بشار الأسد أي توجه تواصلي مع مخالفيه في الداخل، ولعل هذه من أكثر الأسباب التي أدت لرفض نظامه داخل سوريا وخارجها (ويليام يونغ وأخرون: ٢٠١٥، ٣٤):.

وهذا ما يمكن اعتباره من الأسباب الكثيرة التي تبلورت وكانت محفزة للأوضاع التي تعيشها سوريا منذ مارس٢٠١١، والتي تعتبر من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، متمثلة في أزمة اجتماعية-سياسية تصاعدت لتصل إلى نزاع مسلح، فهي نتاج للاختناق المؤسساتي وتهميش فئات كثيرة في المجتمع وحرمانها من الإسهام في التنمية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية . فالانتفاضة السورية تكشف عمق الأزمة، التي لم تكن لتنتهي إلا بالتخلص من مسبباتها، بما يتطلب

تصحيح ما جرى من ممارسات وانتهاكات، والسير في طريق الوصول إلى دولة جمهورية، أساسها المواطنة المتساوية، بوصفها أساس تشييد وطنية سورية جديدة، تتسع للجميع ضمن فضاء العيش المشترك، واحترام حقوق الإنسان والخصوصيات اللغوية والثقافية والدينية (رضوان زيادة: يناير ٢٠١٦ ، ١٤) .

لذا دخلت الأزمة السورية مرحلة غير مسبوقة من المواجهات العسكرية بين النظام السوري ، المدعوم من قبل روسيا وإيران ، والمعارضة المسلحة المدعومة من قبل تركيا وبعض الدول العربية، حيث باتت سوريا أقرب إلى نموذج الدولة الساحة التي أصبحت مسرحاً لصراع القوى الإقليمية والدولية.

فإلى جانب الوجود الإيراني، عبر مليشيات الحرس الثوري والمليشيات اللبنانية والعراقية التي تدين بالولاء لإيران والوجود الروسي في الأزمة السورية على أرض الواقع بالدعم العسكري، جاء التدخل التركي في سياق الصراع العسكري لدعم ومساندة قوات الجيش السوري الحر، لتصبح ساحة لصراع في سوريا مفتوحة على جميع الاحتمالات التي تختلط فيها الأوراق الإقليمية بالدولية، مما يجعل عملية التنبؤ بمستقبل ذلك الصراع عملية في غاية الصعوبة وليصبح بلا حسم سياسي أو عسكري (مروان قبلان: يناير ٢٠١٦، ٢٢).

فالسياسات الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة لم يعد بإمكانها تقديم حل سياسي للأزمة بل إن أقصى ما يكن تقديمة هو تسوية لا تتوافق بمقتضاها مع أطراف الصراع وأصبح خيار التسوية التوافقية خياراً صعب المنال كنتيجة لحالة التمادي المحموم في استخدام خيار الحسم العسكري من قبل روسيا والنظام السوري ضد المعارضة وهو خيار لم يؤت نتائجه المرجوة بالنسبة لكليهما بل على العكس زاد من اتساع دائرة الصراع الميداني ومن حدته وإن أدى إلى تغيير في ميزان القوى العسكرية لمصلحة النظام وضمن له التفوق الميداني، ومن ثم تصبح حالة اللاحسم سواء عبر الخيارات السياسية الدبلوماسية أو الخيارات العسكرية، هي أصدق تعبير عن الحالة الراهنة للأزمة السورية، ثم القوى الدولية والإقليمية ذات المصالح المتعارضة، وأخيراً قوى المعارضة السورية، بشقيها السياسي والعسكري ومحدودية تأثيرها بالنسبة لموازين القوى الفعلية في الصراع، وغياب التنسيق بينها وبين فصائل المعارضة العسكرية التي تعاني بدورها حالة من التشرذم والانقسام، مما وضعها أمام استحقاقات جديدة ومتغيرة فرضتها متغيرات الصراع (معين أبوشريعه: ٢٠١٧ ، ١٦).

ونظرا للأهمية الجيو- استراتيجية لسوريا، تحولت الأزمة السورية إلى أزمة إقليمية ودولية، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللاعبين الأساسيين فيها، مع بقاء تركيا وإيران مؤثران

إقليميان فيها في ظل غياب دول عربية مؤثرة خاصة بعد تراجع الدور المصري والعراقي، حيث إن هناك ترابط عضوي بين البيئة الداخلية للأزمة السورية ينعكس أثرها على البيئة الإقليمية والعالمية التي ينتج عنها مجموعة من التفاعلات، تحدد توجهات القوى الإقليمية والعالمية تجاه هذه الازمة، ومن هنا تضاربت ردود الأفعال الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، فعلى الصعيد الإقليمي بدأت التناقضات ما بين محوري الاعتدال والممانعة ، كما يوجد تحالف تركي سعودي خليجي أردني يتجه لأسقاط النظام السوري، ويعمل على دعم المعارضة وإمدادها بالسلاح بعد رفض النظام تحقيق مطالب الشعب (حازم نهار: يونيو ٢٠١٥، ١١).

ثانياً : الأوضاع الداخلية لسوريا :

بداية لابد من العودة إلى التاريخ السياسي لفهم طبيعة الأزمة السورية وما يجري فيها من أحداث، فموقع سوريا الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث، (أسيا وأوروبا وأفريقيا) له أهمية كبرى، فهو يربط أسيا بأوروبا عبر بوابة البحر المتوسط، ويربط أسيا بأفريقيا عبر الجزء الجنوبي الغربي فلسطين، وعن طريقه كان العرب يحتكرون طريق التجارة بين الهند وأوروبا، ما أكسب سوريا موقعا هاما. وإن السيطرة على الشرق الأوسط يعنى السيطرة على العالم وفقا لنظريات الجيوبولتيك التي تناولت قلب العالم، وسوريا هي مفتاح الشرق الأوسط، كما أن سوريا كانت ولا زالت ساحة تجاذبات بين نطاقات جيوسياسية ثلاثة هي بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر العراق وتركيا ومصر والمفتوحة من المنطقة الشرقية أمام التأثيرات الآتية من شبة الجزيرة العربية؛ ومما جعل سوريا ساحة للصراع بين هذه القوى الثلاث إضافة إلى السعودية (أسماء بلجهم: ٢٠١٦، ٨).

كما أن سوريا تُعد أيضاً بمثابة بوابة بحرية للدول الأوربية إلى أسيا ومنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، وكما تشكل أيضا بوابة استراتيجية هامة لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية واستفادت منها تركيا بشكل كبير خلال مرحلة التسعينيات.إن هذا الموقع إضافة إلى التجاذبات الجيوسياسية دفع سوريا إلى خلق هوية وطنية سورية تجمع بين مكونات المجتمع السوري وتنسجم مع الواقع السياسي لهذا البلد، وشكلت الهوية جامعا مشتركا لجميع السوريين متجاوزا العصبيات القبلية والعشائرية والمناطقية، وفى الوقت نفسه منسجمة مع نزوع كل منطقة من المناطق السورية التي تتفاعل مع جوارها الجغرافي والسياسي المباشر، ونظرا لذلك كانت، سوريا الدولة العربية الوحيد التي لم تتعارض فيها الهوية الوطنية مع القومية العربية **(Joseph Holliday: December, 2011: 29)**

ثالثا : الأوضاع الاقتصادية خلال عهد الرئيس بشار الأسد :

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتولى الرئيس بشار الأسد السلطة واجه وضعا اقتصاديا معقدا اتسم بالركود الذي كان يعني العجز عن توفير فرص العمل للأجيال الشابة المنخرطة في سوق العمل، ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١٦.٩% من قوة العمل، وانحدار معدلات النمو الاقتصادي، فقررت الحكومة اتباع خطط تنموية لمكافحة البطالة وتطوير القطاع العام ، لذلك استجلب الرئيس بشار الأسد عناصر اقتصادية كانت تعمل بالخارج أمثال، الدكتور عصام الزعيم وغسان الرفاعي، وبدأت سلسلة نقاشات حول الطريقة الأنسب لتكيف الاقتصاد السوري مع الاقتصاديات العربية والعالمية، هنا برز تياران لكل منهما رؤية خاصة حول عملية التحول الاقتصادي؛ التيار الأول يدعي بالتيار التنموي ورأى ضرورة المحافظة على القطاع العام واصلاحه من خلال الفصل بين الملكية والإدارة حتى يكون فاعلا في عملية المنافسة مع القطاع الخاص، بينما التيار الآخر الذي كان يتكون معظم أعضائه من البرجوازية البيروقراطية التي استفادت من الفساد الكبير في جهاز الدولة ولم تبال بفكرة إصلاح القطاع العام، وقد تم التوصل في نهاية الأمر إلى انتهاج سياسة السوق الاجتماعي كطريق للتحول الاقتصادي في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الاشتراكي٦-٩ يونيو ٢٠٠٥ ، وبناء على ذلك تم التوجه نحو انتهاج ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي كبديل لإستراتيجية السوق المركزي، والذي يمتاز بالانفتاح النسبي وتغير الأهداف الإستراتيجية لعملية إدارة السوق مقارنة بالإدارة الاشتراكية، على اعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي يلتقي مع الاقتصاد الليبرالي ولقد بدأ الانفتاح التدريجي وفقا للخطة الخمسية العاشرة حيث تم تبني سلسلة أعمق من اصلاحات النظم والتشريعات؛ بهدف التوفيق بين معدلات النمو وعدالة التوزيع واعاد دمج الفقراء في عملية التنمية، بهدف اجتثاث الفقر، ورفع مستوى التعليم للفئات الفقيرة، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية، وتطوير البنية التحتية في المناطق الأشد احتياجا، وتأمين حصول الفقراء على الموارد المالية، وتعزيز دور المجتمع الأهلي في العملية التنموية (نادية سعد الدين: أبريل ٢٠١٧، ٢٧) ،وكذلك هدفت الحكومة من إحداث التغيرات والتعديلات التي أجرتها على الخطة الخمسية العاشرة إلى توسيع مجال الحرية وتحرير التجارة من خلال تقليص استثمارات القطاع العام وادارة العملية الانتاجية، ورفع الدعم تدريجيا عن السلع الأساسية مع العمل على تشجيع استثمارات القطاع الخاص الذي تم بموجبه تأسيس الأسواق المالية والمصارف الخاصة وكذلك بدأت الحكومة بتأسيس الشركات القابضة كشركة الشام وشجعت كبار المستثمرين في الانضمام إليها؛ بهدف إحداث شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية التي أقرتها الخطة الخمسية العاشرة، غير أن الحكومة خضعت لهذه الشركات ومصال

نخبها أكثر ما أخضعت هذه الشركات والمصال إلى سياسة الدولة التنموية ونتيجة هذا التحول الاقتصادي الجديد" اللبرلة "تشكل تكتل مصالح معقد ومتشابك متجاوز للطوائف بين الرأسمالية الجديدة والسلطة السياسية والعسكرية، وتبلور تيار سياسي جديد داخل النظام يجمع بين الاستبداد السياسي والليبرالية الاقتصادية، ويستفيد من رجال أعمال جدد منهم أقارب كبار المسؤولين أمثال، عائلة الأسد و مخلوف والكزبري وحمشو، التي بدأت باختزالها البرنامج الإصلاح المؤسسي الذي أقرته الخطة الخمسية العاشرة من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات الخدمية سريعة الربح وتجاهل الاستثمارات الزراعية والصناعية، وفي ظل غياب التشريعات التي تحمى المنافسة والشفافية التي تحد من الاحتكارات في تركز الثروة لدى جماعة من المستثمرين لكن هذه السياسة أضعفت قبضة الدولة في السيطرة على الاقتصاد وأدت الى تراجع القطاع العام وتضرر الطبقة الوسطى وتزايد معدلات الفقر، حيث تركزت نسبة الفقر في الأرياف، خاصة في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية وقدرت نسبة الفقراء عام ٢٠٠٨ نحو ٣٤.٣% أى نحو ٧ ملايين تحت خط الفقر بسبب السياسات الاقتصادية المعتمد على اقتصاد السوق (سلمان شيخ: أكتوبر ٢٠١٢، ١٨).

رابعاً : الأوضاع الاجتماعية في سوريا قبيل الأزمة :

يتميز المجتمع السوري بتشكيل اجتماعي متنوع بين مكوناته الثقافية ومركب الهوية دينيًّا وطائفيًّا واثنياً؛ ما يجعل من سوريا لوحة فسيفساء شديد التعقد والتنوع رغم أن السوريين لديهم المناعة الكافية التي تمنع تفكيك المجتمع لمكوناته الصغيرة الأمر الذي ساعد في خدمة النظام الذي حاول الظهور بمظهر علماني وحام للأقليات الدينية فأحكم السيطرة على البلاد من خلال مصالح ربط بها كافة المكونات القومية والدينية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وبات هو مركز التوازن لها والمسيطر عليها التي تنهار بانهياره. بالرغم من درجة التجانس الثقافي الكبيرة بين المجتمع السوري إلا إنه يتميز بتنوع قوي في الأصول الدينية والعرقية فالتقسيم الفرعي للسكان الذي يبلغ عددهم ٢٠ مليون نسمة نسبة إلى اللغة أو الدين يكشف عن وجود عدد كبير من السوريين ينتمون للدين الإسلامي، وهم المجموعة الأكبر إلى حد بعيد إذ تقدر نسبتهم بـ ٧٠% من عدد السكان الذين يتوزعون بالمدن العريقة مثل دمشق وحمص وحما وحلب والرقة ودرعا (أندرو باراسيليتي، وأخرون: ٢٠١٧ ، ٣٣) .

- **الطائفة العلويّة** :

يشكل العلويون نسبة ١١% من تعداد سكان سوريا وهم مقسمون لطائفتين علويين تقليديين وعلويين مرشدين . ويتركز وجود العلويين في جبل العلويين "جبال اللاذقية" وهي سلسلة جبلية

تفصل الساحل السوري عن داخله تقع في غرب سوريا يمتد شرقي محافظتي اللاذقية وطرطوس وغربي محافظتي حمص وحما، وعليه يتركز وجود العلويين في حمص وحما والساحل السوري ، ولقد بدأت هذه الطائفة تنخرط بالجيش منذ الاحتلال الفرنسي لسوريا وذلك بهدف التمتع بحياة أكثر رفاهية من تلك التي تعتمد على الزراعة وكذلك بسبب سياسة فرنسا الغير مشجعة للعرب السنة على الانخراط في الجيش؛ خشية من الوصول إلى مكانة قوية تجعلها تشكل خطرا على وضع الإدارة المركزية إضافة إلى رفض العائلات السنية الثرية ذات النشاط الاقتصادي إرسال أبنائهم للتدريب في قوات تقوم بخدمة مصالح القوات الفرنسية، كما أن العائلات السورية كانت تحتقر التجنيد كمهنة بسبب سيطرة العاطفة الوطنية عليهم . ولقد تزايدت هجرات العلويين إلى المدن في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي للمدن السورية بشكل مكثف نظرا للمعاملة التفضيلية المميزة من طرف النظام الحاكم في سوريا خاصة بعد انقلاب ١٩٧٠ (سلمان شيخ: أكتوبر ٢٠١٢، ٥٥).

- **الطائفة الكردية :**

يشكل الأكراد نسبة ٨% من التعداد السكاني في سوريا وتقيم هذه الطائفة في المناطق الشمالية الشرقية المحاذية للعراق وتركيا خاصة محافظة الحسكة والقامشلي الشمالية في ريف حلب وقد بدأ يتضح دور الأكراد في سوريا بعد قيام جمهورية (مهاباد) الكردية في إيران بعد الحرب الثانية وثورة البرزاني في العراق، أخذ الأكراد السوريون يطالبون بحقوقهم الثقافية والقومية، التي قوبلت بالحذر لدى الحكومات السورية المتتابعة ، وبدأت المشكلة الكردية تزداد تعقيداً بعد وصول البعثيين إلى الحكم حيث اتخذوا العديد من الإجراءات التي تعمل على تحجيم نفوذ الأكراد من خلال استثناء الكثير من الأكراد من حقوقهم في اللغة والجنسية باعتبارهم أجانب خلال إحصاء الحسكة عام ١٩٦٢ وكذلك قيام الرئيس الراحل حافظ الأسد عام ١٩٧٤ بإقامة حزام أمني على الحدود التركية السورية، وتوطين أسر عربية لعزل أكراد سوريا عن محيطهم الكردي كما تعرض الأكراد للقمع بعد وصول الرئيس بشار الأسد للسلطة على إثر أحداث القامشلي عام ٢٠٠٤ ، نتيجة مطالبتهم بحقوقهم السياسية ، والثقافية (سلمان شيخ: أكتوبر ٢٠١٢، ٥٨).

ومن هنا يتبين أن مطالب الأكراد بحقوقهم ورغبتهم بالاستقلال اصطدمت بطموحات الرئيس الراحل حافظ الأسد وابنه بشار من بعده الأمر الذي دفع كلا الطرفين لاستخدم سياسة القمع والطمس مع تلك الطائفة مستغلا أن الأكراد لا يشكلون في سورية تجمعاً في منطقة جغرافية واحد، كما أن مناطقهم ليست على صلة جغرافية بكردستان، وهذا الأمر أعطى مبررا للحكومات السورية أن لا تتعامل معهم كتجمع قومي من جهة كما سهل لها التضييق عليهم وعدم الاعتراف بحقوقهم من جهة أخرى.

يتضح من ذلك أن التركيبة المعقدة للمجتمع السوري ذات تأثير فاعلٍ في محددات الانتماء نتيجة هشاشة الهوية الوطنية وفشل الدولة الوطنية في إنضاج انتماء يُغلب الهوية الوطنية على الانتماءات الفرعية ، على الرغم من تبني النظام الأيديولوجية القومية شعارا ، لكنه عزز الانتماءات الفرعية لبناء شبكة من الولاءات عبر وسائل متعدد كان معظمها اقتصادي مع أفراد وزعامات من كل الطوائف السورية ، ومن ثم اعتمد على الاستقطاب الطائفي والقبلي والعائلي في تشكيله للجهاز الأمني للنظام الحاكم الذي يتألف بغالبيته من شخصيات علوية ومن هنا أصبحت الطائفية هي السلاح الأبرز لنظام الأسد في محاولاته الدائمة للجم الحركات الشعبية المعارضة له كذلك الأحزاب السياسية والحركات الدينية وذلك من خلال رفع العلاقات العائلية والقبلية بمواجهة العلاقات والتجارب الإنسانية والمدنية وهدفت هذه السياسات إلى توجيه الأنظار بعيدا عن الفساد والفروقات الاقتصادية والقمع والاضطهاد وغياب الديمقراطية، هذه السياسة التي اتبعها الرئيس الراحل حافظ الأسد ويتبعها ابنه بشار من بعده فكلما حدثت هبات شعبية معارضة لنظام الأب أو الابن تثار النعرات الطائفية (حازم نهار: يونيو ٢٠١٥، ٣٦) .

ويتضح من ذلك أن الرئيس الراحل حافظ الأسد أدرك أهمية إحداث التوازن بين الطوائف واستخدامها كورقة ضاغطة لمواجهة بعضها الأخر، كما أدرك أهمية الجيش باعتباره ميزان القوة الحقيقي للدولة، لذلك فقد وضع العلويين في المفاصل الأكثر تأثيراً في الجيش، مع الحفاظ على مناصب صورية لبعض السنة كرئيس الأركان مصطفى طلاس، فيما وضع معظم السلطة الحزبية والمدنية والاقتصادية بيدي السنة محققاً بذلك عد أهداف تتمثل في : **(Joseph Holliday: December, 2011: 47)**

- استرضاء الغالبية السنية واشعارها بأن الأسد يقود نظام حكمه وطنيا وغير طائفي.
- نيل التزكية والتغطية الدولية.
- الاستفادة من القاعد السنية الاقتصادية القوية لدعم نظام حكمه .

ورغم أن هذا السيناريو نجح في السنوات الأولى خلال حكم الأسد، إلا أنه لم يدم طويلا. فقد بدأت مظاهر (علونة) الدولة تزداد وضوحاً، وتحكم حزب البعث بمفاصل كثيرة وتمتع بامتيازات غير قانونية فيما كان الجيش يفقد هويته الوطنية لصالح الأسد وحزبه ويمارس سلطته لخدمتهم، وبدأ العلويون يتدفقون بالمئات والآلاف إلى المدن الرئيسة لاسيما الساحل، ودمشق أوخذوا يغيرون ديمغرافية بعض المناطق، ويوزعون فيما بينهم أهم المراكز الحكومية، مبدين مشاعر وسلوكيات انتقامية وثأرية غير مبررة ضد أبناء المدن، وهو ما اعتبره مجتمع المدينة السني استخفافاً به

وتحدياً لـه فـي عقر داره ومحاولـة مكشوفة لتحييده من قبل طائفة أقلية يتحركون ضدهم بدوافع عدائية دينية وطبقية، وزاد تلك النقمة الصبغة القومية العلمانية التي فرضها نظام البعث على البلاد، والتـي لم تتواءم مع قاعد شعبية محافظة، توجد فيها قوى وتيارات سياسية فاعلة تؤمن بريادة وقوامة الدين على المجتمع كالإخوان المسلمين وغيرهم ،وقد بدأت أولى المواجهات بين نظام البعث والتنظيمات الإسلامية في عام ١٩٧٦ .

ويلاحظ ذلك جليا من خلال الأحداث التي مرت بها سوريا منذ أن تولى حافظ الأسد الحكم فهو بنى لنفسه نظاما سياسيا اجتماعيا جاهزا للعرفية الدكتاتورية، كل ما هنالك أنه قام بـ "علونة" أجهزة القوة مباشرة، بشكل غير قانوني وغير دستوري، فبقيت الورقة الطائفية يستخدمها عرفيا؛ لأنه استحالة عليه أن يتم وضعها ضمن الدستور، حيث الطائفة العلوية لا تشكل أكثرية بين سكان سوريا.

ويتضح من ذلك أن بشار الأسد ورث عن والده نظاما عرفيا ، ولايزال ، وبقي النظام يعيش أزمة عدم القدرة على التعامل مع هذه العرفية : العلونة ـ الطبقة البرجوازية، الثنائية العرفية التي تم تطورها بالتدريج في مستويات الدولة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى .

وفي ظل هذه البيئة الاجتماعية السابقة شهدت السنوات العشر الأخيرة في تاريخ سوريا قبل حدوث الأزمة السورية ٢٠١١ جمودا سياسيا شبه كامل مع حالة من الاستقرار الأمني على الصعيد الداخلي تم فيها احتكار السلطة السياسية، وتهميش قضايا الحريات السياسية لمصلحة سياسات اقتصادية ليبرالية قائمة على الخصخصة تتواءم فيها مصالح رجال الأعمال مع مصالح الاستبداد السياسي ولم تنعكس نتائجها على الفئات الاجتماعية المهمشة إلا مزيدا من الفقر وتدني مستوى المعيشة، وفي ظل غياب المؤسسات أو الأحزاب القادرة على إيصال مطالب المواطنين لم يبق إلا الشارع وسيلة للاحتجاج على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ويتضح مما سبق أن النظام السوري يعد أحد العوامل التي أسهمت في وجود سياسة اجتماعية تمايزيه داخل المجتمع السوري تعتمد على انتشار السياسات الطائفية، والسيطرة شبه الكاملة على مفاصل الحركة النقابية الاقتصادية والعمالية، التي تستطيع أن توحد المواجهة ضد السياسات الطائفية وكل هذه الأمور شجعت صعود خطاب طائفي، مترافقا مع صعود أكبر التيارات المحافظة والرجعية، التي تتبلور اليوم على أشكال الحركات الأصولية، والطائفية وهي التي أعطت الشكل غير اللائق للثورة السورية (مازن حسن: مارس ٢٠١٤، ٢٩).

خامساً : الأوضاع السياسية في سوريا منذ عهد بشار الأسد وحتى نشوب الأزمة ٢٠١١ :

عمل الرئيس حافظ الأسد على تهيئة البيئة الداخلية وترتيب مسألة انتقال السلطة من بعده لابنه بشار بعد ابنه باسل الذي توفي بحادث سير عام ١٩٩٤ ، وذلك من خلال العمل على استحداث تغيرات جذرية في المؤسسة الأمنية والعسكرية بما يضمن وصول المؤيدين لخيار التوريث واستبعاد المعارضة والعمل على ترتيب صعود بشار في المناصب العسكرية بشكل دوري ودقيق يسهم بتأهيله لمنصب رئيس الجمهورية من بعده وكذلك تحجيم مراكز القوى المحلية التي يتوقع أن تقاوم خيار العهد الجديد وعلى رأس هذه القوى نائبة، عبد الحليم خدام الذي سحب منه الملف اللبناني وسلمه لابنه بشار عام ١٩٩٩ كما تم تعديل المادة ٨٣ من الدستور التي تشترط على رئيس الجمهورية أن يكون قد أتم الأربعين عاماً لتصبح ٣٤ عاماً الأمر الذي يسمح لبشار باستلام السلطة، وبذلك تم تكريس بشار الأسد رسمياً رئيساً لسورياً بعد أن جمع المناصب العسكرية كقائد للجيش العام والقوات المسلحة والحزبية وأمين عام للحزب ورئيس للجبهة التقدمية والسياسية الأمر الذي يعكس مدى شمولية النظام ومركزيته وقدرته على نقل السلطة دون عقبات (حازم نهار: يونيو ٢٠١٥، ١٩).

منذ تسلم الرئيس بشار الأسد الحكم واجه وضع اً اقتصاديا واجتماعيا و مؤسسيا حرجا ومشكلات سياسية معقدة سرعان ما انفجرت طوال السنوات الماضية فبدأ برسم سياسية إصلاحية خلال القسم الذى ألقاه أمام مجلس الشعب بتاريخ ١٠ تموز ٢٠٠٠ ، والذي بين خلاله أن مجال الاصلاح سيكون تدريجيا وشاملا لكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية التي قد تستغرق أعواما كي يتسنى له المجال للتقدم بالإصلاح على خطى ثابتة، كما أكد على معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع والحكومة قائلاً : إذا أردنا أن نعالج مشكلة فيجب أن نتناولها من بدايتها وليس من نهايتها، أو أن نعالج الأسباب قبل النتائج، وهذا يحتاج الى مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعاتنا.

ونتيجة لدعوات الاصلاح وحالة الانفتاح السياسي التي سعى الرئيس بشار لإيجادها داخل المجتمع السوري بدأ يظهر تغير في المناخ السياسي من خلال حراك اجتماعي وسياسي فاعل، عرف بـ "ربيع دمشق" الذى أصدر بيان الـ ٩٩ وكان من أبرز قادته عدد من المثقفين أمثال ميشيل كيلو ورياض سيف يهدف أن يكون شريكا وطنيا يساعد النظام في عملية الاصلاح، ويدفع باتجاه تحقيق انفتاحات جزئية ومحدود من خلال المطالبة بإنشاء الأحزاب والمنتديات السياسية، والدعوة

لعقد مؤتمر وطني يضم القوى الوطنية في سوريا بهدف تشجيع النقاش المفتوح للقضايا السياسية، والعمل على إحياء دور المجتمع المدني (نادية سعد الدين: أبريل ٢٠١٧، ٢١) .

وتطبيقا لخطابه وتعبيرا عن انتهاج سياسة إصلاحية جديد ومغايرة، بدأ بالسماح لبعض الأحزاب بالانضمام إلي الجبهة التقدمية وفتح مكاتب إقليمية لها، وسمح بمزيد من الحريات من خلال افتتاح الصحف والعمل على تخفيف الاعتقالات السياسية، وتعديل أنظمة محاكمة السياسيين واطلاق سراح عدد من المعتقلين، وبذلك فقد ركز على مسالة الحوار ، لكن هذه اصلاحات لم تدم طويلا حيث بدأ يظهر نوع من الازدواجية في الحكم بين المطالب اصلاحية للمعارضة والقيادة القطرية "الحرس القديم" التي رفضت الانفتاح السياسي والاستجابة للأفكار الاصلاحية وباتت تطمح لمزاولة دور غاب عنها خلال عهد الرئيس حافظ الأسد، فضلا على أن الرئيس بشار الأسد حاول منذ بداية عهده تجنب المواجهة مع السلطة التي ورثها عن والده، فسعى للتعامل مع المعارضة والعمل على تعديل سياستها عبر الالتفاف عليها بهدف الحفاظ على السلطة واستخدام هذا التكوين البديل كأساس لاستراتيجية طويلة الأمد في اختيار تدريجي لنظام راسخ، إلا أن هذه السياسة فشلت؛ لأن الرئيس عاد إلى سياسة القمع الأمني باعتبارها الألية التي تحكم معاملة النظام مع معارضي ، ويعود تبرير ذلك إلى عدم جاهزية المجتمع السوري للانفتاح الديمقراطي، فرأى أن غياب الحريات الأساسية والتقليل من أهمية الانتقال الديمقراطي يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويجنب المجتمع الهزات الاجتماعية، وكما رأى أن الاصلاح لا يمثل ضرورة ملحة في ظل تعرض سوريا لمخاطر خارجية لاسيما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، على الرغم من سياسة القمع بحق المعارضة، إلا أن القوى الديمقراطية والوطنية استمرت في مطالب الاصلاح السياسي، الأمر الذي أسهم في توحد الرؤى الوطنية بين القوى السياسية التي شاركت في ربيع دمشق، فأسست تجمع سياسي وطني معارض عُرف بإعلان دمشق في أواخر عام ٢٠٠٥ ، حيث ضم قوى المعارضة الحزبية بأفكارها واتجاهاتها الأيديولوجية اليسارية والليبرالية والاسلامية، والتي بدأت المطالبة بالتغير الديمقراطي والتعددية السياسية في ظل سيادة القانون (أندرو باراسيليتي، وأخرون: ٢٠١٧، ١٦-١٨).

سادساً : العوامل الخارجية للأزمة السورية: مسارات التفاوض واشكاليات التسوية :

١- جنيف مدخلاً سياسياً للحل :

بدأت أولى جولات مسار جنيف في يونيو ٢٠١٢ وكانت محملة بتضارب المصالح والتناقضات داخليا وخارجيا ، وتضمنت نتائج جنيف ١ الاتفاق على عملية الانتقال السلمي السياسي بقيادة سورية وفق جدول زمني محدد وتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات تهيئ بيئة محايدة تتحرك من خلالها العملية الانتقالية واعتمد بيان جنيف صيغة وسطا بين القوى الدولية المنخرطة في الازمة ، فلم يعكس توافقا بقدر ما اتاح ثغرات تتيح لكل طرف التحلل من الالتزام بأية تسوية ممكنة. وكانت الإشكالية الجوهرية التي عرقلت تطبيق تفاهمات جنيف ١ على أرض الواقع هي عدم وضوح البيان الصادر عقب المفاوضات لم يكن محددا مصير بشار الاسد سواء لجهة بقاءه أو حدود دورة في المرحلة الانتقالية ، وكما أعلن المبعوث الدولي الاول لسوريا كوفي أنان أن سبب تعثر فرص التسوية السياسية في سوريا هو غياب الإدارة الدولية لإنهاء الصراع وهو العامل الذي ألقى بظلالة على مجمل الأزمة وليس عملية التسوية وحسب. وكان الفشل المتتالي للأطراف المتفاوضة في جولات التفاوض المتتابعة يدفع الأطراف إلى تحسين مواقفها العسكرية على الأرض بما يضفي بدورة إلى تحسين مواقفها التفاوضية ولم يكن أمام مجلس الامن إلا صدور قرار ٢١٣٩ في ٢٢ فبراير ٢٠١٤ بشان معالجة الجوانب الانسانية المتأزمة في سوريا (محمود حمدي أبو القاسم: أبريل ٢٠١٧، ٢٨).

٢- الدور الروسي وانعكاساته :

أصبحت روسيا الفاعل الاهم في الازمة السورية بعد فشل الجولة الثانية من المفاوضات ، فبدأت في ٢٠١٥ محاولات لجمع ممثلين من المعارضة وآخرين من النظام في موسكو بالتوازي مع جهود بذلتها مصر لتجمع أطراف المعارضة للتوافق على وثيقة عمل، وعندما فشلت عملية التقارب بين المعارضة والنظام السوري بأشراف روسي في المفاوضات واشتدت المعارضة السورية ضد النظام السوري الامر الذي جعل روسيا تتدخل عسكريا لمساندة نظام بشار الأسد بعد أن شارف على السقوط ومنذ ذلك اللحظة تعتبر روسيا تولت القيادة الدولية لإدارة الأزمة السورية والإشراف عليها ، ومع تعقد الأزمة السورية وتعدد الأطراف الفاعلين فيها أدركت القيادة الروسية إنه من الصعوبة بمكان تحقيق تسوية سياسية دون موافقة كل الأطراف الفاعلين فيها على المستويين العالمي والإقليمي ولهذا ظهر مسار جديد للتفاوض سمي مسار " مفاوضات أستانة " (أسماء بلجهم:٢٠١٦ ، ١٩).

٣- تغير المواقف والمعطيات :

شهد عام ٢٠١٦ تراجعا للدور الأمريكي في الأزمة السورية وانفردت بها روسيا وربما وصلت الدولتان إلى تفاهما بشان الوضع في سوريا وهذا ما جعل تقاربا ما بين شركاء واشنطن في إدارة الازمة السورية مع روسيا بعد تضاؤل الدور الأمريكي في الازمة وهذا يرجع إلى تطورين مهمين في الازمة السورية وهما:

- معركة حلب : حيث لا يمكن فهم قيام روسيا بعملية عسكرية واسعه تجاه فصائل المعارضة في حلب بدون ضوء أمريكي أخضر، حيث بدأ أن هناك رغبة مشتركة روسية امريكية في توجيه ضربة ضربه حاسمة للفصائل المتشددة وفصلها عن المعارضة المعتدلة بحيث تفسر تلك العملية عن تغيير كبير في موازين القوى تنعكس نتائجه على العملية التفاوضية إيجابيا، وكذلك تفاهما روسيا إقليميا أي مع بعض الدول الاقليمية خاصة تركيا التي يبدو أنها أخذت ضوءً أخضر روسياً للتدخل في شمال سوريا وذلك للسيطرة على الأكراد في تخومها الجنوبي (صافيناز محمد أحمد: يناير٢٠١٧، ١٣).

٤- إعلان موسكو وتدشين مسار استانه :

كان إعلان موسكو في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ الصادر بعد اجتماع وزراء خارجية روسيا وتركيا وايران ، تتويجا للجهود الروسية العسكرية والسياسية ويرجع أهمية هذا الاعلان إنه اتاح الفرصة أمام إمكانية دخول وقف أطلاق النار حيز التنفيذ الفعلي وبمشاركة فعلية لفصائل عسكرية لها ثقلها في الأزمة السورية والاهم إنه تم ما بين دول تملك قوات على الأرض في سوريا وهم روسيا وتركيا وايران فضلا عن تأكيد فصل المعارضة السورية المعتدلة عن المتشددة وأكدت فيه الدول الثلاث تسهيل ضمان أي أتفاق بين الحكومة السورية والمعارضة (محمود حمدي أبو القاسم: أبريل٢٠١٧، ٤٤).

المحور الثالث

السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

الأزمة السورية تبدو مفتوحة على جميع الاحتمالات نظرا لحالة التشابك والتقاطع المعقد بين مدخلاتها ومخرجاتها، حيث أن الأزمة بدأت داخليا ثم أخذت أبعادا إقليمية ودولية، لذلك لن تقتصر مخرجات الأزمة على الداخل إنما سوف يتغير معها المشهد الإقليمي، فالبعض يرى أن النظام لم تَعُد له شرعية أخلاقية أو سياسية داخل سوريا فقد سقط (وظيفياً) بعد أن فقد القدرة على إدارة شؤون الدولة والسيطرة على الحدود والأمن، كما أنه لم يَعُد شريكا دبلوماسيا مع معظم الأطراف الإقليمية والدولية التي كان يرتبط معها بعلاقات دبلوماسية وسياسية قبيل الأزمة، لذلك بغض النظر عن الطريقة التي سوف يسقط بها النظام أو يبقى، فإن خارطة القوى الفاعلة على المستويين الداخلي والخارجي أصبحت واضحة بالقدر الذى يمكن معه رسم ملامح أساسية لبعض السيناريوهات المتوقعة لما آلت إليه الأزمة السورية (سليمان شيخ: أكتوبر ٢٠١٢، ٢٨).

سيتم خلال هذا المحور استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوى الإقليمية والدولية من خلال عرض مجموعة من السيناريوهات، والتي تتمثل في سيناريو إطالة أمد الأزمة السورية دون حسمه لصال أحد الأطراف بينما السيناريو الأخر يستعرض بقاء النظام السوري وكذلك سيناريو سقوط النظام إضافة إلى سيناريو تقسيم سوريا وتجزئتها إلى دويلات.

أولاً : سيناريو إطالة أمد الأزمة دون حسمه لصالح أحد الأطراف :

يستند هذا السيناريو على أساس استمرار أمد الأزمة السورية بين النظام والمعارضة وفق مباراة صفرية غير محسومة بنصر كامل لأحد الطرفين، ولا تسمح بالمساومات نظرا لتعقد وتعدد مستوياتها الداخلية والخارجية في ظل غياب حلول وسط أو تسويات عبر الحوار، حيث يسعى كل طرف لاستنزاف الطرف الأخر والقضاء عليه مستندا لأسس عرقية ومذهبية وطائفية ومساند حلفائه الإقليميين والدوليين. فحالة عدم الاستقرار وضعف الدولة أسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتزايد الدور الخارجي وتزايد حدته ودرجة استقطابه والتحكم في تفاعلاته وتوجيهها وفقا لأجندات ومصالح تلك القوى رغم أنه من غير المنطقي بقاء الأزمة، ولكن قد يكون من مصلحة جميع الأطراف تسليح الجانبين بحيث يبقى الصراع دائراً تفاديا لتشكيل نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، كما أن هناك العديد من العوامل والمحددات التي يمكن أن تسهم في إبقاء الأزمة على حالها والتي تتمثل، في تعثر عملية التحول الديمقراطي، وتماسك

النظام حول الطائفة العلوية وغياب التوافق بين المعارضة المعتدلة بشقيها الائتلاف والجيش الحر وشقها المتطرف من الجماعات الأصولية المتطرفة وتزايد خلافاتها البنيوية(محمود حمدي أبو القاسم: أبريل ٢٠١٧، ٨١).

الأمر الذي يعني بأن التكلفة الأخلاقية والإنسانية لهذا السيناريو ستكون باهظة جدا نظرا لعدم كفاءة الطرفين على إدارة الأزمة، ما يعنى استمرار الحالة الصراعية فيما بين النظام والمعارضة، وتحويلها إلى حرب استنزاف مطولة تعمل على تفتيت قوة سوريا والقضاء على وحدتها وامكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال تصعيد حدة الصراعات السياسية، وتكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يسهم في تدخل قوى خارجية إقليمية ودولية للتحكم في مسار الأزمة .وتؤدي تحولها إلى حرب طائفية، ومن شأن التطرف الطائفي تحطيم سوريا كدولة وطنية، وكما يؤدي ذلك إلى اضمحلال السلطة المركزية في دمشق، ويهيأ لتقسيم البلاد مما يعني زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، الأمر الذي سيؤثر حتما بالسلب على النظام الإقليمي، ويجعل سوريا ساحة لتجاذبات إقليمية ودولية(محمود حمدي أبو القاسم: أبريل ٢٠١٧، ٨٣).

ثانياً : سيناريو بقاء النظام :

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن النظام السوري قد واجه العديد من الأزمات المتكررة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد وتمكنه من قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية، وكذلك استمرار الخلافات الداخلية بين المعارضة السياسية والمسلحة في حين يحصل النظام السوري على دعم جزء من الشعب يقف إلى جانبه معتبراً أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم، إضافة إلى دعم دولي واقليمي قوي يسهم في تحقيق تقدم مستمر على الأرض أو من خلال فوضى إقليمية غير محسوبة ومن خلال الحسم العسكري للقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، مما يؤدي في النهاية لحسم الأزمة لصالح النظام، أضف إلى ذلك انعكاس داخلي لهذا السيناريو وهو التكلفة المتزايدة للكارثة الانسانية في سوريا أحد العوامل المؤثرة في هذه المعادلة (صافيناز محمد أحمد: يناير ٢٠١٧، ٩٢).

إن هذا السيناريو يستند إلى العديد من المعطيات والمحددات التي تسهم في بقاء نظام الأسد وعدم التدخل عسكريا كما حدث في ليبيا، حيث إن الوضع السوري مختلف كليا عن ليبيا ذلك لأن حلف الناتو الذي تدخل عسكريا في ليبيا لا يحبذ التدخل في سوريا نظرا للانقسام داخل مجلس الأمن بعد استخدام الفيتو المزدوج والمتكرر من قبل روسيا والصين ضد التدخل العسكري في سوريا، وكذلك لعدم توفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو، إضافة إلى عدم

ترحيب أطراف المعارضة للتدخل الخارجي فهي منقسمة بشأن ضرورة التدخل العسكري (صافيناز محمد أحمد: يناير ٢٠١٧، ٩٢).

وهناك العديد من المحددات التي تدعم وجود النظام السوري وتتمثل في : (نادية سعد الدين : أبريل ٢٠١٧، ٥١):

١- التقارب الإيراني - الأمريكي :

منذ انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني بدأت إيران بإعادة تقديم نفسها إلى المجتمع الدولي ودول الجوار بصورة أكثر انفتاحا وتعاونا إدراكا للمصالح المشتركة، وبذلك بدأ التفاهم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي خلال توقيع اتفاق جنيف المنعقد بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ الذي أعتبر بداية لسعى الولايات المتحدة الأمريكية في تجسير فجوة الخلاف مع إيران باعتبارها القوة الإقليمية التي تستطيع مساعدتها في تأمين انسحابها من أفغانستان مروراً بالعراق وسوريا، لاسيما أن واشنطن تحولت إلى فاعل إقليمي بامتياز باعتبارها طرفا مهما في معظم الملفات الإقليمية، وهذا يعنى تبدل أنماط تفاعلها مع إيران من الصراع إلى التوافق باعتبارها أن ذلك التوافق يعد مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية، ويجنبها الاضطرار لاستخدام الخيار العسكري في حال تقدم البرنامج النووي الإيراني من المرحلة التي يمكن إيران فيها الحصول على القنبلة النووية في ظل الضغوطات التي تتعرض لها من إسرائيل وقد أسهم التوافق الإيراني - الغربي في الملف النووي إلى إنتاج تداعيات مباشرة على إيران والملف السوري.

ويتضح من ذلك أن التقارب الإيراني الأمريكي يسهم في الحفاظ على حكم بشار الأسد ودوره خلال المرحلة الانتقالية وعلى مؤسسات الدولة من الانهيار لالتقاء الطرفين حول القضاء على نفوذ الجماعات المتشددة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش وجبهة النصرة) التابعة لتنظيم القاعدة وهو الهدف الذي تلاقى فيه الجانب الإيراني مع الرؤية الأمريكية الروسية المشتركة، التي باتت ترى أن الأولوية في سوريا أصبحت نتيجة لمحاربة التطرف السني.

٢- التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية :

هناك العديد من المعطيات والتحديات الإقليمية التي أسهمت في عزل تركيا إقليميا ودوليا مما جعلها تدرك الحاجة إلى إحداث تغيرات في نهجها، حيث بدأت بإعادة النظر في تموضعها الإقليمي عبر البوابة الإيرانية محاولة إعادة الثقة وتوطيد علاقاتها مع إيران، إضافة إلى التحول في موقفها تجاه الأزمة السورية، حيث كانت تركيا بداية الأمر داعمة للمعارضة السورية لكن نتيجة التحولات السياسية بدأت بالتراجع والتغيير من النبرات التصعيدية تجاه النظام السوري بعد فشل المشروع

الاقليمي التركي في المنطقة العربية، وفشلها في تطبيق مبدأ تصفير المشكلات، وذلك لعدة متغيرات إقليمية ودولية تتمثل في تراجع أهمية دور المحور التركي القطري في الأزمة السورية لصالح الدور السعودي، وتصاعد نفوذ الجماعات الإسلامية والمتشددين في صفوف المعارضة السورية التي بدأت تشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار خاصة تركيا، وخشية تركيا من إمكانية قيام كيان كردي في المناطق السورية بعد فشل سياسة الاحتواء والعزل والإقصاء التي استخدمتها تركيا لتحجيم قوة الحزب الكردي وكذلك تراجع الإسلام السياسي بعد سقوط حكم الإخوان بمصر، وانهيار المشروع الإسلامي الوسطي الذى راهنت عليه تركيا والانتقادات السياسية والشعبية التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين في كل من تونس وليبيا، وتركيز تركيا على ملفاتها الداخلية بعد أن فشلت في إدارة ملف الأزمة السورية التي ألقت بظلالها على الأوضاع الداخلية في تركيا من النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية جراء توقف مشاريع الاستثمار وحركة التبادل التجاري مع سوريا ومصر والخليج .

٣- تزايد دور الجماعات الجهادية المتطرفة داخل سوريا :

لقد واجهت المعارضة السورية العديد من التحديات، والتي أسهمت في تراجع دورها لصالح النظام السوري، وتتمثل في تنامي الخلاف حول تمثيل المعارضة السياسية المنقسمة في الداخل والخارج، وجوهر العملية التفاوضية، وحضور مؤتمر جنيف الثاني، وتشكيل إدارة انتقالية في سوريا تعمل على تنظيم الانتخابات، فقد بدأت الخلافات داخل الائتلاف الوطني الذى أبدى الاستعداد للمشاركة في المؤتمر بصورة مشروطة مطالبا باستبعاد إيران من حضور المؤتمر باعتبارها طرف مشارك في الأزمة، بينما رفضت بعض التنظيمات المحاربة داخل سوريا حضور مؤتمر جنيف الثاني مثل الجيش السوري الحر، الذي هدد بسحب اعترافه بالائتلاف في حال حضوره المؤتمر كما رفض تقديم تنازلات تفاوضية للنظام، بينما رغب النظام بحضور مؤتمر جنيف الثاني نتيجة تحول ميزان القوى بعد معركة القصير، وهدف النظام من وراء مشاركة معارضة الداخل بالمؤتمر إلى تمزيق المعارضة وضربها ببعضها البعض، بما يجعل الأزمة تبدو وكأنها بين أطراف المعارضة وليس بينه وبين الشعب السوري.

من هذا يتبين أن انعدام الثقة بين المعارضة السياسية والعسكرية وغياب التنسيق فيما بينهما أدى إلى تراجع المعارضة المعدلة وتعدد الفصائل المسلحة، وضعف نفوذ الجيش الحر لصالح جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وعدم مقدرته على احتواء جميع الفصائل الجهادية في سوريا مما قد يؤدي إلى انهيار كامل لمؤسسات الدولة السورية ويؤسس لفوضى شاملة، لذلك يمكن أن يؤدي الخلاف بين قوى المعارضة وتشتتها إلى توافق سياسة الدول الكبرى مع إبقاء

النظام السوري وتحوله جزء من الأجندة الدولية واضفاء الصبغة الدولية عليه من خلال قرار مجلس الأمن رقم (٢١١٨) ، والذي جعل النظام طرفًا في اتفاقية دولية لمواجهة الحركات المتطرفة ومنع تحولها إلى عامل يهدد مصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة.

٤- التفاهم الروسي – الأمريكي واحتواء السلاح الكيماوي :

توصلت واشنطن في أعقاب طرق المبادرة الروسية لتفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، إلى قناعة بتدمير مخزون الكيماوي كبديل عن توجيه ضربة أمريكية لدمشق جراء استخدام السلاح الكيماوي في ضرب الغوطتين الشرقية والغربية، مما كان له انعكاسات واضحة على المستويين العسكري والسياسي فعلى المستوى العسكري أدى إلى إلغاء الضربة العسكرية الأمريكية، ومنع وصول السلاح الكيماوي لحزب الله والجماعات المتطرفة في سوريا، بينما على المستوى السياسي فقد أسهم التفاهم بين الطرفين إلى إعادة تأهيل الأسد واضفاء الشرعية على حكمه من خلال إصدار قرار مجلس الأمن ٢١١٨ بوصف النظام طرفا شرعيا في معاهدة وقعها وأبدى استعداده لتنفيذها، وعليه فإن التواصل الدولي الذي انقطع ٢٠١١ عاد من جديد بصورة رسمية من خلال قرار مجلس الأمن الذي يطالب الدول جميعا بتقديم المساعد والاستشارات والخبرات للنظام السوري لتنفيذ قرار تدمير السلاح الكيماوي.

ثالثاً : السيناريو الثالث انهيار نظام بشار الأسد :

رغم مساندة بعض القوى الإقليمية والدولية للنظام السوري المتمثلة بإيران وروسيا، لكن يمكن تصور حدوث بعض الاختلالات التي يمكن أن تساعد الدول الداعمة للمعارضة في تنسيق سياساتها، بما يسهم في تحقيق هذا السيناريو كتراجع قوة دفع النظام التي جعلت تغييره جزءا من الحل، وهو ما اتضح خلال بيان جنيف الأول وما تضمنه من آليات كانت تهدف لتفكيك النظام السوري والتوجه نحو فترة انتقالية وحكومة جديد في سبيل عدم تكرار السيناريو العراقي وسقوط الدولة، بل الحفاظ على مؤسسات الدولة والحيلولة دون تفكيكها وهناك العديد من المتغيرات والتي تسهم في تحقيق هذا السيناريو تتمثل في : (معين أبو شريعة: ٢٠١٧، ٣٦)

١- تنظيم المعارضة وتوحيدها :

يبدو أن المعارضة السياسية في سوريا بحاجة للحوار والوحدة كي تشكل نواة صلبة تهدف إلى تقريب الرؤى السياسية فيما بينها، من خلال تشكيل وفد سياسي مشترك قادر على مواجهة الأسد، وتجاوز معضلة التفتت الشديد في صفوف المعارضة، وكسر العزلة وخلق مقاربة سياسية

جديدة للوضع في سوريا من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز مكانة المعارضة وواقعها سياسيا وعسكريا، وايجاد أرضية عملية سياسية تؤدي إلى وضع انتقالي ذي صلاحيات تنفيذية وفقا لبيان جنيف الأول يعيد تأهيل سوريا بالانتقال نحو نظام ديمقراطي يهيئ البلاد لحكم انتقالي، لأن التناحر بينها يؤدي الى غياب الدور الفاعل والبناء للعمل السياسي، ويمكن توحيد المعارضة من خلال جعل المجلس الوطني السوري مظلة جامعة لكل المعارضين للنظام، أو من خلال بقاء المعارضين في تنظيماتهم دون الانضمام للمجلس الوطني على أن يتم الوصول الى رؤية سياسية مشتركة او خطة طريق للمرحلة الحالية و آليات العمل.

رغم هذه المحاولات فإن استراتيجية توحيد المعارضة السورية يصعب تحقيقها، فالقوى السياسية السورية منقسمة على نفسها في تحديد أهداف مما يجعلها هدفا سهلا للانشقاقات الداخلية؛ لأن هناك الكثير من القضايا الخلافية بين اطرافها مثل الموقف من التدخل العسكري الخارجي وعسكرة " الثورة "، حيث رأت المعارضة أن التدخل الخارجي شأن دولي لابد أن يأتي من الخارج ولا علاقة للمعارضة به، إضافة إلى الحساسية الشخصية بين بعض القوى بجانب بعض القضايا التنظيمية المعارضة فقد بدأ الخلاف بين المجلس الوطني الذي يمثل اليمين الإسلامي والليبرالي وهيئة التنسيق التي تمثل اليسار والوسط حول ترأس قوى المعارضة فالبنية التقليدية لقوى المعارضة وتركيبتها وتاريخها ووجودها داخل سوريا في مناطق سيطرة النظام من الأسباب التي تجعل موقفها عرضةً للتغيير والتبدل بحسب الضغوط التي تمارس عليها، وكذلك فإن طول الأمد الزمنى للأزمة والتدخلات الخارجية والاستقطابات الأيديولوجية والدينية أدت إلى تفسخ المقاومة الوطنية وتحويلها إلى مشاريع كتائب دينية تنبع من خلفيات عقائدية مختلفة تعمل بصورة منفردة تحت قيادة زعمائها ووفقا لأيدولوجيتها.

٢ـ حدوث انشقاقات داخل النظام السوري :

تُعد المؤسسة العسكرية أحد العناصر الحاسمة في قدرة أي نظام سياسي على البقاء ومواجهة الحركات والثورات التي تسعى نحو إسقاطه، وهي تتسم بوضع خاص في النظام السوري في ظل طبيعة المجتمع المتعدد الطوائف فلا شك في أن القرار السياسي للنظام في سوريا مرتبط إلى درجة كبيرة بمساندة القرار العسكري ، ولقد بدأت المؤسسة العسكرية في سوريا تشهد العديد من التحديات بعد أن فقد بشار الأسد شرعيته، وبات سقوطه مطلبا شعبيا، وذلك نتيجة لاستمرار موجات الغضب الشعبي تجاه النظام بعد استخدم القوة المفرطة والحل الأمني في مواجهة الأزمة وقمع الشعب والمعارضة فهناك إمكانية لانهيار النظام السوري، ولا يمكن توقع توقيت حدوث ذلك فهو مرتبط باستمرار وجوده على رأس النظام وقدرته على الاحتفاظ بنظام حماية قوي يحتفظ ببقائه

والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية، في حال حدث انشقاق داخلي بين المؤسسة العسكرية والأمنية المحيطة بالنظام وانضمام الجيش إلى جانب الشعب السوري.

٣- التدخل العربي لحماية المدنيين :

تدخل قوات عربية لحماية المدنيين ومحاولة لإقناع النظام بالتنحي عن السلطة والاستفادة من نماذج تونس ومصر واليمن، لكن ذلك الاتجاه رفض من قبل النظام وفضل التعامل مع الأمر بطريقة غاية في القسوة والقمع، ورفض فتح حوار مع المعارضة، واتهمها بالعمالة للقوى الخارجية المعادية، ومن جانبها فالمعارضة رفضت التطبيع مع النظام لأن الأمر لا يقبل طرح بند جوهري يدعو إلى إمكانية تنحي الأسد كمقدمة للتخلص من النظام مما أدى الى تطور الموقف إلى مواجهات مسلحة بين النظام والقوات العربية المساند للمعارضة ،حيث يتم تزويد قوات المعارضة والجيش الحر بالأسلحة والمساعدات اللوجستية لتجنب عواقب التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية، وهو ما يمنح القوى الأجنبية الداعمة للمعارضة نوعا من النفوذ عليها للتحكم في مجريات الأمور، وتتزعم السعودية وقطر دعوات تسليح الجيش السوري الحر .

٤- التدخل العسكري الدولي (تدويل الأزمة عسكرياً) :

يبدو الوضع السوري معقدا ومتداخلا نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية وتزايد عدد الضحايا السوريين بعد استخدام النظام الحل الأمني وعدم مقدرته على احتواء الأزمة، مما أدى الى- وجود أزمة ثقة مع محيطه الإقليمي باستثناء إيران بعد رفضه لكل النصائح العربية، لذلك يمكن حدوث تدخل دولي تحت مظلة البند السابع في قانون الأمم المتحد الذي يجيز استخدام القوة المسلحة إذا استدعى الأمر، أو من خلال تحالف دولي باستخدام القوة العسكرية بعد استنفاذ الحلول الدبلوماسية الإقليمية والدولية التي طرحت عبر الجامعة العربية والأمم المتحد في تقريب وجهات النظر بين النظام والمعارضة لاحتواء الأزمة، وذلك لدوافع إنسانية تتمثل في حماية المدنيين من بطش النظام كما حدث في ليبيا، ويتحقق ذلك من خلال إقامة مناطق حظر طيران ومنطقة عازلة لحماية المدنيين داخل الحدود السورية وعلى الحدود لحماية المدنيين، الأمر الذي يسهم إلى حدوث مواجهة بين النظام والقوات الدولية.

رابعاً : **سيناريو تقسم سوريا** :

يقوم هذا السيناريو على افتراض إضعاف طرفي الأزمة، وتغليب النزعة الانفصالية ورغبات الانتقام المتأثرة بعلاقات التخاصم بين الطوائف مستغلا في ذلك التركيبة السكانية

والامتدادات الاثنية والعرقية والتكوينات الطائفية والمذهبية من خلال قيام الحرب الأهلية، وتصعيد حدة الصراعات السياسية بين النظام والمعارضة، وقيام القوى الإقليمية والدولية بدعم كلا الطرفين دون أن يستطيع أي طرف حسمه عسكريا لصالحه مما يؤدي إلى تفتيت قوة سوريا، والقضاء على وحدتها وامكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال تكريس السياسات الطائفية التي اعتمدت على الميليشيات المسلحة، وبالتالي يسهم ذلك في تفكك المجتمع وهيمنة الفوضى الشاملة واتساع نطاق الاحتراب الداخلي الأمر الذي قد تمتد تداعياته إلى دول الجوار، وتؤدي إلى تدمير النسيج المجتمعي وتقسيم سوريا على أساس طائفي.

تداعيات الانقسام على البيئة الداخلية :

فالتقسيم لم يكن هدفاً في بداية الأزمة السورية ولكن ضعف التعبير السياسي الوطني ودخول العامل الإقليمي كفاعل في الداخل المحلي أسهم في طرح مثل هذا السيناريو، رغم أن فكرة تقسيم سوريا لم تكن حديثة فقد تم طرحها خلال الاحتلال الفرنسي لكنها فشلت، وتم طرح الفكرة مرة أخرى من خلال مشروع الشرق الأوسطي الجديد الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندا ريزا رايس بعد الحرب الأهلية في لبنان، وتجددت الفكرة مع تفاقم الأزمة السورية بهدف إغراقها بفوضوية الصراع الطائفي والمحلي كمحاولة لاجتثاث فكرة "الثورة" واختزالها في صراعات طائفية الأمر الذي يعمل على إدخال البلاد في أتون حرب أهلية وتهيمن عليها الفوضى وتعمل على تدمير بنيتها التحتية والاقتصادية وبنية تفكيك وتقسيم واضعاف سورية الدولة والوطن، وايجاد مناخ يسوده التوتر والاحتقان، ويشجع على إثارة القلاقل والاضطراب، واللعب على أوتار الخلافات بين أبناء الشعب الواحد وتصعيدها بهدف تقويض الأمن والاستقرار في سوريا، وايقاف عملية التنمية وتعزيز انهيار الأمن ومنظومات القيم الأخلاقية، وتفتيت النسيج الاجتماعي بين مختلف فئات الشعب السوري، وتدمير ما تبقى من المؤسسات السورية والعمل على تفكيك الجيش السوري، الأمر الذي يسهم في انتشار العنف الداخلي ويزيد من هجرة اللاجئين وانتشار الأسلحة ويعمل على انتقال التوتر الطائفي إلى دول الجوار مما يسهم في تفتيت وحدتها، وتدمير الدول القومية على المدى البعيد، ويفهم من ذلك أن ما يحدث في سوريا من اختلالات سياسية وتمزيق لوحدتها وتدمير لبنيتها التحتية وتفتيت للنسيج الاجتماعي وارهاق لمقدراتها الاقتصادية هو بمثابة خلط للأوراق السياسية بطريقة ممنهجه من أجل إعادة تقسيم سوريا، وكما تم تقسيم الصومال والعراق سابقا، والعمل على إعادة ترسيم حدود المنطقة العربية وصولا إلى مشرود الشرق الأوسط الكبير والذى يعد تحديا لمفهوم الدولة الوطنية التي تأسست بعد الاستعمار (محمود حمدي أبو القاسم: أبريل ٢٠١٧، ٤٤).

الخاتمـــة :

يتضح مما سبق، أن الأزمة السورية أزمة شديدة التعقيد ومتداخلة ما بين الأطراف المنخرطة فيها على المستويات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية، ترتبط هذه الأزمة بالنظام الدولي والقوى الفاعلة فيه، بل وصل الأمر إلى أن أصبحت هذه الازمة أزمة كاشفة للفاعلين الدوليين في النظام الدولي وإعادة تشكيل هيكل النظام الدولي مع ظهور فاعليين إقليميين في المحيط العربي يربطها مصالح مع الأطراف الداخلية في الأزمة السورية ومصالح خارجية مع القوى العالمية مع دور محدود وغير مؤثر للدول العربية والتنظيم العربي المتمثل في جامعة الدول العربية.

فيبدو من الأوضاع الراهنة في سوريا والعنف المستخدم في هذه الازمة أن أكثر الأطراف خسارةً وتضرراً هم الأطراف الداخلية في الازمة سواء كان النظام أو المعارضة بمختلف طوائفها وانتمائها إلى القوى الخارجية، ففي النهاية تنتهي سوريا إلى أحد السيناريوهات السابقة وما يترتب عليها من دمار وخراب للدولة السورية في جميع المجالات، مما يفضي بالدولة إلى دولة هشة ضعيفة وتنتهي سوريا التي كانت من ضمن الدول العربية المؤثرة في محيطها العربي إحدى القوى العربية التي يخشاها العدو الصهيوني المتربص بالمنطقة العربية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

١. أحمد سيد حسين (٢٠١٣) : دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة دراسة حالة روسيا في عهد بوتين ، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) .

٢. أسماء بلجهم (٢٠١٦) : الدور الامني لروسيا في سوريا بعد الثورات العربية، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية).

٣. أمل حمادة (يوليو ٢٠١٢): معادلة جديدة : إعادة تشكيل العلاقة ما بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد ١٨٩).

٤. أندرو باراسيليتي، وأخرون (٢٠١٧): منع انهيار الدولة في سوريا،(واشنطن: مؤسسة راند للأبحاث والدراسات).

٥. آيات محمد عبد الوهاب الميهي (٢٠١٤): الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

٦. حازم نهار (يونيو ٢٠١٥): المسالة السورية: التطورات الميدانية وعودة الاهتمام السياسي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات).

٧. غريغوري (٢٠١١): لماذا اغفلت دراسات الشرق الاوسط الربيع العربي: خرافة استقرار انظمة الاستبداد، (مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، لسنة ٣٤، العدد ٣٩٢).

٨. سلمان شيخ (أكتوبر ٢٠١٢): ضياع سوريا وكيف يمكن تجنبه(الدوحة: مركز بروكنجز للأبحاث والدراسات).

٩. محمود حمدي أبو القاسم (أبريل ٢٠١٧): مسارات التفاوض واشكاليات التسوية في سوريا ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٢٠٨ ، مجلد ٥٢)

١٠. صافيناز محمد أحمد (يناير ٢٠١٧): سوريا وتضاؤل فرص الحل السياسي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٢٠٧، المجلد ٥٢)

١١. نادية سعد الدين (أبريل ٢٠١٧): عبء الانكشاف : إدارة فشل الدولة السورية بين مراوغات الحسم والتسوية، مجلة السياسة الدولية, (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تحولات استراتيجية ، عدد ٢٠٧)

١٢. فرانسيس فوكوياما (٢٠٠٧): بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام،(الرياض: العبيكان للنشر).

١٣. صامويل هانتجتون (١٩٩٣): الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (عبدالوهاب علوب : مترجم) (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ١٩٩١).

١٤. محمد فايز فرحات (٢٠١٥) : الاحتلال وإعادة بناء الدولة : دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق ،سلسلة أطروحات دكتوراه ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية).

١٥. هانتجتون ، صامويل (١٩٩٣) : الموجه الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين – ط١– ، ترجمة : عبدالوهاب علوي ، (الكويت : دار الصبّاح للنشر ، ١٩٩١).

١٦. عبد السلام صغور (٢٠٠٨): بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييميه، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر :كلية الإعلام والعلوم السياسية).

١٧. محمد فايز فرحات (٢٠١٣) : الاحتلال وإعادة بناء الدولة : دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق ، رسالة دكتوراه ،(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

١٨. هالة سيد مصطفى، (١٩٩٤): النظام السياسي واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة : دراسة حالة مصر، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

١٩. مشهور، أسامة (٢٠٠١) : إدارة الدولة : المفاهيم والتطورات، (القاهرة: دار الشروق).

٢٠. محمد عبدالسلام (يناير ٢٠١٢) : التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٧)

٢١. محمد عبدالله يونس (٢٠١٤) : إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد ١٩٧، المجلد ٤٩)

٢٢. ويليام يونغ وأخرون (٢٠١٥) : امتداد الصراع في سوريا، (واشنطن: مؤسسة راند للأبحاث والدراسات).

٢٣. مروان قبلان (يناير ٢٠١٦) : الثورة والصراع في سوريا، مجلة سياسات عربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٨).

٢٤. معين أبوشريعه، (٢٠١٧) : التدخل الايراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، (عزة: جامعة الازهر، كلية الأداب والعلوم الانسانية).

٢٥. رضوان زيادة (يناير ٢٠١٦) : لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف، مجلة سياسات عربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٨).

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. **Francis Fukuyama(2005):" state building :Governance and world order in twenty first century . (USA : Cornell university press)**

2. **Fritz and Menocal,(2007): Understanding state building from political perspective: An Analytical and conceptual paper on process, (Overseas development institute : Report of DFID Effective and fragile states Teams)**

3. **Joseph Holliday, (December 2011): the struggle for Syria in 2011: An operational and Regional analysis, Middle east security, Report 2.**

4. **Blair, (2013): Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic transition (USA: Council for a community, Overview and action plan, Vol. 1)**

5. **Barany, (2016): How armies respond to revolutions and Why?, (USA: Princeton university press)**

6. **Barany, (2013):Explaining Military Responses to Revolution (Qatar: Arab center for research and policy studies)**

7. **Elizabeth Cousens, (2005): Context and Politics of State-Building, (American Society of International Law: Proceedings of the Annual Meeting), Accessed: 28-07-2017 11:48 UTC, at: http://www.jstor.org/stable/25659967**

8. **Julien Barbara, (2008): Rethinking Neo-Liberal State Building: Building Post-Conflict Development States (Taylor & Francis, Ltd. on behalf of Oxfam GB: Development in Practice, Vol. 18, No. 3) Accessed: 28-07-2017 11:47 UTC, at : http://www.jstor.org/stable/27751926**

9. **Elizabeth Cousens, (2005): Context and Politics of State-Building,(New York: American Society of International Law, Vol.99) pp. 36-38, http://www.jstor.org/stable/25659967, Accessed: 28-07-2017, 11:48 UTCJulien**

10. **Francis Fukuyama, (2004): The imperative of state building, (USA: Journal of democracy, 2(15))**